تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية

دراسة تحليلية

أ.د/ محمد صبرى الحوت
أستاذ التخطيط التربوى
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د/ أحمد الرفاعي بهجت
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د/ سعيد محمود مرسى
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ / أمنية أسامة شاهين
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

Omniaosama28@yahoo.com

الملخص

بما أن تمويل التعليم الجامعي مسؤولية تقع علي عاتق الدولة طبقاً لدستور ٢٠١٤ ، فإن ما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي يرتبط بشكل مباشر بالموازنة العامة الخاصة بها ، والتي تأثرت بدورها بالتحولات الإقتصادية كنتيجة للتغيرات السياسية والإجتماعية التي مرت بها الدولة في كل من ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي أدت إلي حالة من الإضطراب وعدم الإستقرار، وغياب الرؤية في المجتمع المصري ،مما أثر بشكل مباشر علي الإقتصاد المصري . لذا سعي البحث إلي تحليل مدي تأثر تمويل التعليم الجامعي بالتحولات الإقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) ؛وتوصل البحث إلي أن ما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي ؛ جاء منخفضاً ومتدنياً بشكل عام ، وفي أغلب الأحيان متجهاً نحو التراجع بصورة مستمرة ، ومتذبذباً بين الزيادة و النقصان في أحيان أخري ، وهذا يرجع إلي الإرتباط الوثيق بين مخصصات التعليم الجامعي وما تتعرض له الموازنة العامة للدولة من إختلالات هيكلية نتيجة لتأثرها بالتحولات الإقتصادية التي شهدتها هذه الفترة والمتمثلة في؛ إنخفاض سعر الصرف للعملة المحلية ، وإرتفاع معدلات التضخم، وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، واستمرار عجز الموازنة العامة للدولة.الأمر الذي يجعل من الضروري أخذ الدولة بمجموعة من التدابير الوقائية ، والإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي تحد و تقلل من التذبذب والتراجع لمؤشرات الإقتصاد المصري ، وتكسبه نوع من الإستقرار والإتجاه نحو الزيادة ، بما ينعكس إيجابياً علي تمويل التعليم الجامعي وكفاءته ، وفعاليته ، وتحقيقه لمعايير الجودة العالمية .

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم الجامعي- التحولات الإقتصادية- مؤشرات الأداء الإقتصادي – مؤشرات تمويل التعليم الجامعي

University Education Financing in the light of Economic Changes "An Analytical Study"

Abstract

As university education financings a responsibility of the state in accordance with the 2014 constitution, the state's allocation of finance for university education is directly related to its public budget, which was also affected by economic changes as a result of the political and social changes that took place on 25 January, 2011, 30 June, 2013, Which led to a state of unrest and instability, and the absence of vision in Egyptian society, which directly affected the Egyptian economy. Therefore, the research sought to analyze the extent to which the finance of university education was affected by the economic changes witnessed by the Egyptian society during the period (2010/2011-2016/ 2017). The research found that the state allocates to finance university education; it is low and low in general, The decline is continuous, fluctuating between increase and decrease at other times . This is due to the close correlation between the allocations of university education and the structural imbalances of the state budget because of its impact on the economic changes witnessed during this period, namely: the low exchange rate of the local currency, high inflation rates, low rates of economic growth and the continued deficit of the state budget, which makes it necessary to take the state with a set of preventive measures, and political and economic reforms that limit and reduce the volatility and decline of the indicators of the Egyptian economy, and gain some kind of stability and direction of increase, which reflects positively on the financing of university education and efficiency, effectiveness and achievement of international quality standards.

Keywords: University Education financing - Economic Transformations - Indicators of Economic Performance - Indicators of University Education financing

مقدمة

تواجه المجتمعات في العصر الحالي العديد من التحديات ، بعضها داخلي المنشأ والبعض الأخر خارجي المنشأ. فمع مرور الوقت بسرعة ، تظهر بسرعة أكبر منه تغيرات علمية ،وتكنولوجية، وسياسية ، وإقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية عديدة تحتاج إلي قدرات معينة لدي أفراد المجتمعات للاستفادة منها وللإسهام فيها. و لا يخفي أن نظام التعليم هو أكثر الأنظمة تأثراً بالتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع ، و بالمعطيات التي توفرها التحديات العلمية والتكنولوجية[١] .

من هنا أصبح النظام التعليمي مُطالب بإعداد إنسان القرن الحادي والعشرين في ضوء تحديات هذا العصر والتي تتصف بالتطور المذهل والتغيير اللامحدود . بالإضافة إلى تلك التحديات فإن النظام التعليمي مُطالب بالقيام بعمليات التطوير و التحديث لمنظومته بحيث يكون أكثر فعالية على مواجهة ما يعترضه من صعوبات وما يصادفه من مشكلات .

وبما أن التعليم الجامعي هو السبيل الرئيسي لمواجهة هذه التحديات حيث إنه يقوم بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية التى تحقق التنمية الشاملة التي تكفل مواكبة ركب التقدم ، والإسهام الإيجابي في مسيرة التطور ، وإرساء الأمن القومي والسلام الاجتماعي والنهضة الحضارية للأمة ، و من ثم فهو في حاجة ماسة إلى وضعه على رأس أولويات التنمية ،وذلك من خلال تطوير مدخلاته ، وعملياته ، ومخرجاته، وهذا التطوير يتطلب مجموعة من المتطلبات تعتمد بشكل أساسى على مدى توافر الإمكانات المالية للجامعات [٢] .

ومن هنا أثيرت قضية تمويل التعليم الجامعي باعتبارها إحدى المدخلات الهامة في أي نظام تعليمي ، حيث يظهر أثره واضحاً حين يقف التعليم عاجزاً عن تحقيق أهدافه إذا ما عانى من نقص فى التمويل [٣].فكلما كان التمويل كافياً ، كلما كان

حال نظام التعليم جيداً ، أو هكذا يجب أن يكون .وذلك يعني أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوي كفاءة النظام التعليمي وفعاليته وجودته ،ويظهر أثر التمويل واضحاً إذا ما عانت مؤسسات التعليم من نقص فيه ، ومن ثم تعجز عن مواكبة التغيرات المحيطة بها .[٤]

ونظراً لأن الجامعات الحكومية هي مؤسسات مملوكة للدولة ، فإن تمويل مؤسساتها يقع علي عاتق الدولة، طبقاً للمادة (٢١)من دستور٢٠١٤ التي نصت علي أن: **" تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون،كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي ، لاتقل عن (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تتدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية ، وفقاً لمعايير الجودة العالمية "**[٥].

لذا ترتبط مواردها بموارد الدولة، وحجم ما يخصص للجامعات من الموازنة العامة للدولة يتأثر بالتغيرات والأزمات الاقتصادية التى تمر بها الدولة ، وبالتالي فإن الأوضاع الإجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد في الفترة من٢٠١١وحتي٢٠١٧ نتيجة لعدم الإستقرار السياسيو الاجتماعي المصاحب لكل من ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ،أثرت بشكل مباشر علي مؤشرات الأداء الإقتصادي، وأدت إلي إختلالات هيكلية ؛ تمثلت فيزيادة ونمو في النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة ، وبالتالي فالصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة ، أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً ،وارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي ، وارتفاع المستوي العام للأسعار ، وإنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، مما يشكل ضغطاً كبيراً علي الموارد العامة للدولة بما يؤثر سلباً على مقدار المخصصات المالية للتعليم الجامعى . ولذا يكون ضرورياً تحليل واقع تمويل التعليم الجامعى في ضوء التحولات

الإقتصادية وبيان مدي تأثير هذه التحولات علي ما يخصص للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة .

مشكلة البحث

تواجه مصر مجموعة من التحولات الإقتصادية في الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠١٧ ؛ نتيجة للتغيرات السياسية و الإجتماعية والتي مرت بها البلاد في كل من ٢٥ يناير ٢٠١١،و٣٠ يونيو ٢٠١٣، التي أدت إلي حالة من الإضطراب وعدم الإستقرار، وغياب الرؤية في المجتمع المصري ،مما أثر بشكل مباشر علي الإقتصاد المصري ؛ وهو ما إنعكس علي الموازنة العامة للدولة ، ومعدلات النمو السنوي ، ومعدلات التضخم وغيرها من مؤشرات الأداء الإقتصادي للدولة.

وفي ظل هذه التحولات الإقتصادية، تلتزم الدولة بتمويل التعليم الجامعي ، وتتعهد بتقديمه بالمجان، وتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي ترتفع حتي تتفق مع المعدلات العالمية طبقاً لنص الدستور.ومن ثم تبدو الحاجة ماسة ، للقيام بدراسة علمية موضوعية ، لتحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦).

ومن ثم تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :

١. ما واقع مؤشرات الأداء الإقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٦) ؟

٢. ما واقع تمويل التعليم الجامعي في نفس الفترة ؟

٣. كيف أثرت التحولات الإقتصادية علي تمويل التعليم الجامعي في الفترة ذاتها ؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ، وفي سبيل تحقيق ذلك ، يسعي البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية :

١- تحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) .

٢- تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في نفس الفترة .

٣- تشخيص أثر التحولات الإقتصادية علي تمويل التعليم الجامعي في الفترة ذاتها .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي يتناوله ، ألا وهو واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية خلال الفترة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث ينطلق البحث من كون تمويل التعليم الجامعي محدداً أساسياً في رفع كفاءة و فعالية و جودة و مستوي التعليم ، كما أنه من أكبر القضايا التي تشغل صانعي السياسات ،و متخذي القرار، و مخططي التعليم بل و المجتمع بأسره . وبما أن تمويل التعليم الجامعي مسؤلية تقع علي عاتق الدولة طبقاً لدستور ٢٠١٤ ، فإن ما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي مرتبط بالموازنة العامة الخاصة بها بشكل مباشر ، وما تتعرض له من إختلالات هيكلية مرتبط بالتحولات الإقتصادية للمجتمع ، وفي هذا الصدد ، يفيد هذا البحث في بيان إلي أي مدي يتأثر تمويل التعليم الجامعي بالتحولات الإقتصادية التي يمر بها المجتمع

المصري خلال الفترة من ٢٠١١حتي ٢٠١٧ نتيجة للتغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ، كما يكتسب البحث الحالي أهمية خاصة حيث يجري تحليلاً لمؤشرات الأداء الإقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) وتأثيرها علي التعليم الجامعي .

وتبدو أهمية البحث من خلال **القيمة النظرية** التي يقدمها ،فيما يتعلق بإلقاء الضوء علي مجال بحثي مهم ، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية ، ألا وهو تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية في الفترة من ٢٠١١حتي ٢٠١٧.

وتتحدد **القيمة التطبيقية للبحث** ، من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج تفيد في بيان مدي تأثير التحولات الإقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري علي تمويل التعليم الجامعي ، وإلي أي مدي وفت الحكومة بالتزاماتها تجاه التعليم الجامعي في ضوء ما أقره دستور ٢٠١٤، بما يسهم في تطوير الدولة لسياستها المالية و الإقتصادية بما ينعكس بشكل إيجابي علي مؤشرات الأداء الإقتصادي ، ويؤدي إلي استقرار الموازنة العامة للدولة وتحركها نحو الفائض بدلاً من العجز ، من أجل الوفاء بما تعهدت به الحكومة من زيادة مخصصات التعليم الجامعي تدريجياً حتي تتناسب مع المعدلات العالمية ،وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

يضاف إلي ذلك ،ما يقدمه البحث من نتائج قد تفيد صانعي السياسات ، ومتخذي القرارات والمخططين والباحثين .

وتتأكد القيمة التطبيقية أيضاً من تعدد المستفيدين من البحث ، مثل : وزارة التعليم العالي ،والمجلس الأعلي للجامعات، و القائمين علي تطوير التعليم الجامعي ، ومخططي التعليم ورجال التربية ، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، والباحثين ، وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ، ومعاهد ومراكز البحوث التربوية ،والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم و تطويره ، والمهتمين بشأن تمويل التعليم .

منهجية البحث

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام **المنهج الوصفي** في: وصف وتحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) . وذلك بالاعتماد علي الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية في السنوات المالية من ٢٠١١/٢٠١٠ حتي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي من ٢٠١٧/٢٠١٦ ، الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة و الإصلاح الإداري، وغيره من تقارير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي للسنوات السابقة ،و التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي المصري من ٢٠١١/٢٠١٠ حتي ٢٠١٧/٢٠١٦ ،وكتاب مصر في أرقام/ الاقتصاد من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٨ ، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ونشرة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لجمهورية مصر العربية٢٠١٤ ،الصادرة عن مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، وكتاب مصر في أرقام/ التعليم من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٨ ، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

حدود البحث

يتحدد المدي الزمني لتحليل تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الإقتصادية في الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث أن هذه الفترة شهدت العديد من التغيرات السياسية والإجتماعية التي مرت بها البلاد خلال ٢٥يناير، و٣٠ يونيو، وأثرت بشكل كبير علي مؤشرات الإقتصاد المصري.

خطوات السير في البحث

يسير البحث وفق الخطوات الآتية :

الخطوة الأولي :تحليل تقارير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي الصادر عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وأيضاً التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، وكتاب مصر في أرقام / الإقتصاد الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، وموقع الجهاز المركزي للتعيئة العامة والإحصاء علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)،والموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية ؛ من أجل تقدير قيمة سعر الصرف للعملة المحلية(الجنيه) مقابل الدولار،ومعدلات التضخم السنوية ، ومعدلات النمو الإقتصادي ، وقيم الإيرادات والمصروفات للموازنة العامة للدولة،وتحديد عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك للوقوف علي تأثير التغيرات السياسية و الإجتماعية والإقتصادية علي الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠١١حتي ٢٠١٧. **وتمثل هذه الخطوة المحور الأول للبحث بعنوان : تحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي.**

الخطوة الثانية :تحليل الموازنة العامة للدولة ،المصروفات بالتقسيم الوظيفي الصادر عن وزارة المالية، وكتاب مصر في أرقام / الإقتصاد ، وكتاب مصرفي أرقام /التعليم الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،من أجل تقدير حجم الإنفاق العام علي التعليم الجامعي ، ونسبته من الموازنة العامة للدولة ، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ، ونصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي ، وذلك لبيان العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي والأداء الإقتصادي للدولةفي الفترة من ٢٠١١حتي ٢٠١٧ . **وتمثل هذه الخطوة المحور الثاني بعنوان : تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي.**

الخطوة الثالثة : تحليل العلاقة بين الإحصائيات الخاصة بمؤشرات الأداء الإقتصادي، والإحصائيات الخاصة بالإنفاق علي التعليم الجامعي ، ونصيب الطالب من هذا الإنفاق ،وذلك لتحديد إلي أي مدي تأثر تمويل التعليم الجامعي بالتحولات

الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/ ٢٠١٧)، **وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث بعنوان : تشخيص أثر التحولات الإقتصادية علي تمويل التعليم الجامعي.**

المحور الأول - تحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي

أولاً- سعر الصرف للعملة المحلية

يمكن تعريف سعر صرف العملة بأنه مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ،أي سعر العملة الجاري،ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في فترة زمنية ما،ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض.(٦)

ينخفض سعر الصرف للعملة المحلية ؛ عندما تتخذ الدولة قراراً بتحرير سعر صرف العملة المحلية(الجنيه المصري) مقابل العملات الأجنبية (مثل : الدولار الأمريكي) .

حيث يقصد بتحرير سعر الصرف :عدم تدخل الحكومة أو البنك المركزي في تحديد سعر العملة المحلية بشكل مباشر، وإنما تتركه محرراً بشكل كامل من خلال إفرازه تلقائياً في سوق العملات،و إخضاعه لآلية العرض و الطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .(٧)

وقد إتخذت الحكومة المصرية قرار **بتحرير سعر الصرف الصادر في ٣ نوفمبر ٢٠١٦** علي تكلفة الواردات المصرية؛لاستكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي، وتنفيذ أحد أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، حتى يتسنى للحكومة المصرية الحصول على ثقة الصندوق وموافقته على القرض الذي يقدربقيمة ١٢ مليار دولار علي مدار ثلاث سنوات.(٨)

إلا أن هذا القرار إنعكس سلبياً علي قيمة العملة المحلية ،وادي إلي إنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري في مقابل الدولار ، كما أدي إلي ارتفاع الأسعار ؛ حيث ارتفعت أسعار الواردات في السوق المصرية ، وبما ان مصر تستورد العديد من السلع ، وكذلك تستورد بعض مدخلات الإنتاج التي تستخدم في إنتاج سلع تباع في السوق المحلية ، فإن ذلك يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمنتجة محلياً بمدخلات إنتاج مستوردة[٩]. حتي أن الاستثمار المحلي قد انخفض بنسبة ٢٥٪ لعام ٢٠١٥ عنه في عام ٢٠١٤. وكنتيجة لهذه العوامل، إرتفع معدل التضخم السنوي ،هو ما يزيد من حدة تدني الأوضاع الإقتصادية للبلاد وتعطيل عمليات الإنتاج بشكل عام خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦).[١٠]

ويعرض الجدول الآتي تطور أسعار صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه المصري في الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦).

جدول (١) تطور أسعار صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه المصري خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٦)

السنة المالية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
الدولار بالنسبة للجنيه (القيمة بالجنيه)	٥,٩	٦,٠	٦,٥	٧,٢	٧,٦	٨,٨	١٨,١
معدل النمو(٪)	-	١,٧	٨,٣	١٠,٨	٥,٦	١٥,٨	١٠٥,٧

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزارة التخطيط: تقرير متابعة الأداء الإقتصادي لخطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ والربع الرابع من العام ، أكتوبر ، ٢٠١٢.

وزارة التخطيط : أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٠٢، اكتوبر ، ٢٠١٣.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، أكتوبر ، ٢٠١٥.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، نوفمبر ، ٢٠١٦.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، ديسمبر ، ٢٠١٧.

مجلس الوزراء، ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : نشرة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، العدد(٢٦٣)، المجلد (٢٣)، نوفمبر ٢٠١٤.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠١١ ، القاهرة ،٢٠١١.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١١/٢٠١٢ ، القاهرة ،٢٠١٢.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، القاهرة ،٢٠١٣.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، القاهرة ،٢٠١٤.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، القاهرة ،٢٠١٥.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، القاهرة ،٢٠١٦.

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث ارتفع سعر الدولار من (٥,٩) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، إلي (١٨,١) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بمعدل نمو قدره (٢٠٦,٨٪).

- تذبذب معدل النمو السنوي في سعر صرف الدولار، حيث بلغ (١,٧٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، وارتفع إلي (٨,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، واستمر في الارتفاع في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلي (١٠,٨٪) ، ثم إنخفض إلي (٥,٦٪) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم ارتفع مرة أخري في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ليبلغ(١٥,٨٪) ، ثم ارتفع ارتفاعاً غير مسبوقاً بفارق كبير عما سبق ليصل في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلي (١٠٥,٧٪).
- وبذلك فإن قيمة الجنيه مقابل الدولار خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧)؛في تراجع مستمر ، وتفتقد تراكمية النمو علي المدي الزمني

الطويل،وتتذبذب مشدودة بقوة تراجع كبيرة إلي الانخفاض بدلاً من اكتسابها قوة نحو التزايد.

- ويتضح مما سبق؛ أن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه شهد نمواً سريعاً ،وزيادة غير متوقعة ارتبطت بقرار الحكومة بتحرير سعر صرف الجنيه في السنة المالية ٢٠١٦ من أجل الحصول علي قرض صندوق النقد الدولي ، للقيام بإصلاحات إقتصادية ، وهو ما أثر بشكل مباشر علي إنخفاض القوة الشرائية للجنيه، وارتفاع الأسعار،و ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي ، الذي سيتضح من العرض التالي لكل من هذه المؤشرات الإقتصادية.

ثانياً- معدلات التضخم

ويُعرّف التضخم الاقتصاديّ بأنّه زيادة تظهر بشكلٍ مُستمر على الأسعار الخاصة بالخدمات والمنتجات، ولا تتمكن السلطات الحكوميّة من فرض السيطرة عليها[١١]. كما يعني مقدار معدل الزيادة في مجموعة أسعار السلع والخدمات المعروضة ، كما أنه يعبر عن ضعف القوة الشرائية للدخول النقدية.[١٢]

ويُشكّل مُعدّل التضخم الاقتصاديّ نسبة مئويّة تنخفض فيها قيمة العملة أثناء فترة زمنيّة معينة، فينتج عنها زيادة بمُعدّلات الأسعار العامة للمنتجات.[١٣]

و يؤدي التضخم الاقتصاديّ إلى ظهور العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، مثل : تأثُّر القوة الشرائيّة الخاصة بالنقود؛ الناتجة عن الزيادة المستمرّة في الأسعار؛ ممّا يؤدّي إلى ضعف الثقة الخاصة بالعملة الوطنيّة، ويشجع ذلك الأفراد على شراء المنتجات، والعملات الأجنبيّة، والعقارات خوفاً من ارتفاع الأسعار في المستقبل ، وهو ما يترتب عليه فقدان النقود لقيمتها [١٤].

ويعرض الجدول الآتي متوسط معدل التضخم السنوي في الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٦)

جدول (٢) تطور متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧)

السنة المالية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
متوسط معدل التضخم السنوي (٪)	١١,٣	٩,٢	٧,٢	١٣,٣	١٠,٩	١٠,٦	٢٤,٤

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزارة التخطيط: تقرير متابعة الأداء الإقتصادي لخطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، مرجع سابق.

وزارة التخطيط : أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٠٢، مرجع سابق.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مرجع سابق.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مرجع سابق.

.وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

- نمو في متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)؛ حيث ارتفع من (١١,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، إلي (٢٤,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، بمعدل نمو قدره (١١٥,٩٪).

- تذبذب متوسط معدل التضخم السنوي ؛ حيث بلغ في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ (١١,٣٪)، و انخفض في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ إلي (٩,٢٪) ،واستمر في الانخفاض حتي وصل إلي (٧,٢٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

- ثم ارتفع في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلي (١٣,٣٪) ، ثم عاود الانخفاض في السنتين الماليتين ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، و٢٠١٥/ ٢٠١٦ ليصل إلي (١٠,٩٪)، و(١٠,٦٪) ، ثم ارتفع بشكل كبير جدا وصولاً إلي (٢٤,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

- ويتضح ان هذه الزيادة الملحوظة في معدل التضخم ، ترجع إلي زيادة الأسعار و انخفاض القوة الشرائية (للعملة المحلية) للجنيه في مقابل الدولار ، نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف الصادر عن الحكومة في السنة المالية ٢٠١٦،الذي ترتب عليه ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ؛ حيث بلغ سعر الدولار الأمريكي (٥,٩) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، ووصل إلي (١٨,١) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.وهذا الإنخفاض في قيمة القوة الشرائية للجنيه ، ترتب عليه زيادة أسعار الخدمات و المنتجات بشكل كبير ، مما يؤثر علي ما تخصصه الدولة للإنفاق علي التعليم الجامعي .

ثالثاً- معدلات النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الإقتصادي أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[١٥] كما يعني ارتفاع نسبة القدرة على الإنتاج عند دولة ما، ويُقاس النمو بمقارنة إجماليّ الناتج المحلي خلال السنة الحالية، مع إجماليّ الناتج المحلي في السنة السابقة، وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسيّة لزيادة النمو الاقتصاديّ، ومن أهمها التقدم التكنولوجيّ، وزيادة رأس المال، وغيرها من العوامل الأخرى .[١٦]

ويُعرّف معدّل النمو الاقتصاديّ بأنّه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة؛ من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر، وعندما يتغير هذا المعدّل بسبب تأثير التضخم ، يسمي معدل النمو الاقتصاديّ الحقيقيّ.[١٧]

كما أنه المعدّل الذي يزيد فيه الناتج المحلى الإجمالى ، ودخل الدولة ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل خلال سنة. ،وبالتالي فالزيادة في معدل النمو الإقتصادي تساهم في تقديم العديد من الفوائد مثل: ارتفاع قيمة الدخل القوميّ وزيادة الموارد الخاصة بالدول، ويؤدي ذلك إلى دعم قدرة الدول على تنفيذ كافة مسؤوليّاتها، مثل تحسين المستوي التعليمي ، وتحسين الرعاية الصحية للأفراد، وغيرها.[١٨]

وإذا حدث انخفاض في معدّل النمو يؤدي ذلك إلى ظهور ركود اقتصاديّ، يؤثر بشكل مباشر علي الموازنة العامة للدولة ، وما تخصصه الدولة للقطاعات المختلفة[١٩]، ويأتي في مقدمتها القطاعات الخدمية التي تعهدت الدولة بتمويلها بشكل كامل؛ مثل : نظام التعليم الجامعي في المادة رقم (٢١) من دستور (٢٠١٤).

ويعرض الجدول الآتي معدل النمو الاقتصادي في الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)

جدول (٣) تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧)

السنة المالية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
معدل النمو الاقتصادي (٪)	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٢

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزارة التخطيط: تقرير متابعة الأداء الإقتصادي لخطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، مرجع سابق.

وزارة التخطيط : أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٠٢، مرجع سابق.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مرجع سابق.

.وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مرجع سابق.

.وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١١/٢٠١٠ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٢/٢٠١١ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٣ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٤ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مرجع سابق .

يتضح من الجدول السابق، ما يلي :

- **ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) ؛ حيث ارتفع من (١,٨٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، إلي (٤,٢٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.**

- **تذبذب معدل النمو الاقتصادي ؛ حيث بلغ (١,٨٪) في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، وارتفع إلي (٢,٢٪) في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، و السنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣، واستمر في الارتفاع حتي وصل إلي (٢,٩٪) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، و إلي (٤,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ثم انخفض ليصل إلي (٤,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٥/ ٢٠١٦، واستمر في الانخفاض ليصل إلي (٤,٢٪) في السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧.**

- وقد تأثر معدل النمو الاقتصادي كغيره من من المؤشرات الاقتصادية ، بالتحولات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٢/٢٠١٣) ، حيث انخفض انخفاضاً ملحوظاً في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلي (١,٨٪) ، بعد أن كان يبلغ (٧,٢ ٪) في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، و(٤,٧٪) في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و(٥,١٪) في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

- وينعكس ذلك بشكل مباشر علي ما تخصصه الحكومة من الموازنة العامة للدولة لتمويل التعليم الجامعي ، فيظهر في صورة انخفاض في معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي الذي انخفض من (٨,٨٪) في السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، إلي (٦,٦٪) في السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧ ، بدلاً من الاتجاه نحو الزيادة .

- وهكذا فإن كان مؤشر معدل النمو الاقتصادي يشير إلى التحسن والارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام . لكن لابد من ملاحظة أن هذا النمو تحقق بمستويات عالية من الاقتراض الداخلى والخارجى وهو ما يتضح في زيادة الديون الداخلية والخارجية، وهو ما يعبر أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تعتبر زيادة غير حقيقية ، ولا تنعكس بشكل إيجابي علي الاقتصاد المصري.

رابعاً- عجز الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة للدولة أهمية كبري؛ لأنها تعطي دلالات سياسية ، وإقتصادية ، وإجتماعية تعبر عن برنامج العمل للحكومة خلال فترة زمنية تعرف بالسنة المالية ،إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة و المصروفات التي تجمعها الموازنة.[٢٠]

ولذلك تُعتبر الموازنة العامة للدولة أداة محاسبية، ومُلخصاً للأرصدة المالية، وجزءاً مهماً من القوائم الماليّة التي تساعد في توجيه الاقتصاد الوطني، ومراجعة النشاط الماليّ المرتبط بالأوضاع الاقتصاديّة في بلد ما.[٢١]

ويمكن تعريف الموازنة العامة: بأنّها قائمة محاسبيّة تُبيّن إيرادات الدولة(العائدات) ، وعلى الجانب الآخر تُبين مصروفاتها، أي معدل النفقات والالتزامات الماليّة المترتّبة على الدولة أو الحكومة. فهي عبارة عن بيان فعلي للمصروفات، والإيرادات ومدى التوازن بينهما. [٢٢]

وفي ضوء ما سبق ، يقصد بعجز الموازنة : زيادة المصروفات عن الإيرادات لسنة مالية واحدة ، كما يعرف بأنه الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، بمعنى أنّه عند القيام بمراجعة الميزانية فلا بد من تعادل أو توزان المدخول (الإيرادات أو العائدات) مع النفقات (المصروفات)، وعندما يكون الناتج تفوّق المصروفات على الإيرادات يكون هناك عجزاً في الموازنة، وعندما تزيد الإيرادات على المصروفات فذلك دليل على وجود فائض في الموازنة، وهي الرصيد الإيجابي للموازنة، والحالة العكسيّة لعجزها. [٢٣]

ويعرض الجدول الآتي العجز النقدي للموازنة العامة للدولة في الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦)

جدول (٤)العجز النقدي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٦)

السنة المالية	إجمالي الإيرادات العامة (بالمليار جنيه)	إجمالي المصروفات العامة (بالمليار جنيه)	العجز النقدي (مليار جنيه)
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥,٣	٤٠١,٩	١٣٦,٦
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣,٦	٤٧١,٠	١٦٧,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤٤,٦	٥٨٢,٧	٢٣٨,١
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦,٨	٧٠١,٥	٢٤٤,٧

السنة المالية	إجمالي الإيرادات العامة (بالمليار جنيه)	إجمالي المصروفات العامة (بالمليار جنيه)	العجز النقدي (مليار جنيه)
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦٥,٢	٧٣٣,٤	٢٦٨,١
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩١,٤	٨١٧,٨	٣٢٦,٣
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٩,٢	١٠٣١,٩	٣٧٢,٨

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزارة التخطيط: تقرير متابعة الأداء الإقتصادي لخطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، مرجع سابق.

وزارة التخطيط : أهم مؤشرات الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٠٢، مرجع سابق.

وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مرجع سابق.

.وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مرجع سابق.

.وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري : تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مرجع سابق.

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١١/٢٠١٠ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٢/٢٠١١ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٣ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٤ ، مرجع سابق .

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مرجع سابق .

يتضح من الجدول السابق، ما يلي:

- **زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛حيث بلغ (١٣٦,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، ووصل إلي (٣٧٢,٨) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧ .بمعدل نمو قدره (١٧٢,٩٪).**

- **استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧)؛ حيث بلغ (١٣٦,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، وارتفع إلي (١٦٧,٤) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، ثم ارتفع في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي (٢٣٨,١) مليار جنيه ، وواصل الارتفاع إلي (٢٤٤,٧) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، و(٢٦٨,١)مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، و(٣٢٦,٣)مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، حتي وصل إلي أعلي قيمة للعجز النقدي في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت (٣٧٢,٨) مليار جنيه .**

ومن العرض السابق لتحليل مؤشرات الأداء الإقتصادي ؛ يتضح أن هناك تراجع بشكل ملحوظ علي مستوي الإقتصاد المصري يتمثل في إنخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ، وتنامي معدلات التضخم ، وانخفاض وتذبذب معدلات النمو الإقتصادي ،واستمرار عجز الموازنة العامة للدولة ،نتيجة للتحولات السياسية والإجتماعية التي مرت بها الدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)

المحور الثاني : تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في ضؤ التحولات الاقتصادية

تعد الدولة هي المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر ،باعتبار أن الدولة مسؤولة عن تقديم التعليم الجامعي بالمجان طبقاً لدستور ٢٠١٤ الذي نص في المادة (٢١) علي أن: " تكفل الدولة إستقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون"[٢٤].

ويقصد بالتمويل الحكومي (الإنفاق العام) للتعليم الجامعي؛ حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي ، والتي تدرج في الموازنات الحكومية ، سواء كانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة[٢٥]. وسيتم دراسة واقع تمويل التعليم الجامعي من خلال تحليل كل من : موازنة التعليم الجامعي ،الإنفاق علي التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة ، الإنفاق علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي .خلال الفترة الممتدة من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠حتي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

أولاً- الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي (موازنة التعليم الجامعي)

يعرض الجدول الآتي الإنفاق علي التعليم الجامعي(موازنة التعليم الجامعي) خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦)

جدول(٥) الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي(موازنة التعليم الجامعي) خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٦) (القيمة بالمليار جنيه)

البيان / السنة المالية	الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي	معدل النمو (٪)
٢٠١١/٢٠١٠	١٠,٢	-
٢٠١٢/٢٠١١	١١,١	٨,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣,٧	٢٣,٤
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨,١	٣٢,١

البيان / السنة المالية	الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي	معدل النمو (٪)
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠,٠	١٠,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٢١,٢	٦,٠
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٢,٦	٦,٦

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٠.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١١.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٢.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٣.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٤.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٥.

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، القاهرة ،٢٠١٦.

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

- نمو في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي (ميزانية التعليم الجامعي) خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث ارتفع من (١٠,٢) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلي (٢٢,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بمعدل نمو قدره (١٢١,٦٪).

- تذبذب معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي ؛ حيث بلغ حوالي (٨,٨٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، و ارتفع في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلي (٢٣,٤٪) ، واستمر في الارتفاع وصولاً إلي (٣٢,١٪)في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤،ثم انخفض انخفاضاً ملحوظاً في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل إلي (١٠,٥٪) ، واستمر في الانخفاض في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ليصل إلي (٦,٦٪) .

- أي أن الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي بفتقد تراكمية النمو علي مدي زمني طويل ، فهو يتراجع من معدل نمو سنوي قدره (٨,٨٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلي (٤,٥٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، بدلاً من اكتسابه قوة نحو التزايد.

- وبالرغم من الزيادة في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) ؛ حيث ارتفع الانفاق من (١٠,٢) مليار جنيه في السنة المالية٢٠١١/٢٠١٠إلي(٢٢,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. إلا انها لاتمثل زيادة حقيقية بقدر ظاهريتها ،فهي زيادة مضللة ؛ نظراً لما صاحب تلك الزيادات من من تنامي معدلات التضخم ، و ارتفاع الأسعار ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، واستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة.

ثانياً : الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة

يعتبر الإنفاق علي التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة مؤشر هام يفيد في تحليل تمويل التعليم الجامعي؛ لأنه يفيد في التعرف علي معدل النمو أو الإنخفاض في ما تخصصه الدولة للتعليم الجامعي بين سنة و أخري [٢٦]. وهو ما يتأثر بشكل مباشر بالتحولات الإقتصادية التي تمر بها الدولة ، تتضح في مؤشرات الأداء الإقتصادي من معدلات التضخم ، وإنخفاض القوة الشرائية للجنيه ، وضعف معدلات النمو الإقتصادي ،وعجز الموازنة العامة .

ويعرض الجدول الآتي نسب الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة في الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) .

جدول(٦) الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) (القيمة بالمليار جنيه)

البيان / السنة المالية	الموازنة العامة للدولة	الانفاق العام علي التعليم الجامعي	الانفاق العام علي التعليم الجامعي / الموازنة العامة (٪)
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٣,٢	١٠,٢	٢,٥
٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٠,٦	١١,١	٢,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٣٣,٨	١٣,٧	٢,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٨٩,٣	١٨,١	٢,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٨٩,٤	٢٠,٠	٢,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٦٤,٦	٢١,٢	٢,٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٩٧٤,٨	٢٢,٦	٢,٣

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

وزراة المالية : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق .

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

- **تراجع نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) ؛ حيث انخفضت من (٢,٥٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، إلي (٢,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، أي أن الاتجاه العام لهذه النسبة هو الانخفاض ، فقد أظهرت إتجاهاً تنازلياً من قيمة منخفضة أصلاً إلي قيمة اكثر انخفاضاً ، بدلاً من ان تكون النسبة مرتفعة و تزداد بمرور الوقت .**

- تذبذب نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث بلغت (٢,٥٪) في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١،وانخفضت إلي (٢,٣٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، ثم ارتفعت في السنتين الماليتين ٢٠١٢/٢٠١٣ ، و٢٠١٣/٢٠١٤ حيث بلغت (٢,٦٪)، ثم عاودت الانخفاض ووصلت إلي (٢,٥٪) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، واستمرت في الانخفاض لتصل إلي (٢,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، حتي وصلت إلي (٢,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

- وبذلك فإن نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ، في تناقص مستمر ، و تفتقد تراكمية النمو علي مدي زمني طويل ، كما أنها تتذبذب مشدودة بقوة تراجع كبيرة إلي الانخفاض بدلاً من اكتسابها قوة دفع نحو التزايد.

ثالثا- الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً علي مدي إلتزام صانعي السياسة بجودة التعليم ،وتوفير المخصصات المالية الكافية للتعليم [٢٧]. ويقصد بما يخصص للتعليم من الموازنة العامة للدولة إلي الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة ما يقتطع للتعليم من مجمل الجهد المحلي الناجم عن مجمل النشاط الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع في سنة من السنوات .[٢٨]

ويعرض الجدول الآتي ما يخصص للإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)

جدول (٧) الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧) (القيمة بالمليار جنيه)

البيان / السنة المالية	الانفاق العام علي التعليم الجامعي	الناتج المحلي الإجمالي	الانفاق العام علي التعليم الجامعي / الناتج المحلي الإجمالي (٪)
٢٠١٠/٢٠١١	١٠,٢	١٣٨٠,٩	٠,٧٣
٢٠١١/٢٠١٢	١١,١	١٦٧٤,٧	٠,٦٦
٢٠١٢/٢٠١٣	١٣,٧	١٨٦٠,٤	٠,٧٣
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨,١	٢١٣٠,٠	٠,٨٤
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠,٠	٢٤٤٣,٩	٠,٨١
٢٠١٥/٢٠١٦	٢١,٢	٢٧٠٨,٣	٠,٧٨
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٢,٦	٣٢٥١,٢	٠,٦٩

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٢، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٣، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٤، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٥، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٦، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٧، الإقتصاد ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٨، الإقتصاد ، القاهرة .

وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية :البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

وزراة المالية: البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفي، مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

- **تراجع نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)؛ حيث انخفضت من (٠,٧٣٪) في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١إلي (٠,٦٩٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، أي أن الإتجاه العام لهذه النسبة هو الانخفاض ، فقد أظهرت إتجاهاً تنازلياً من قيمة منخفضة أساساً إلي قيم أكثر إنخفاضاً.**

- **تذبذب نسب الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث بلغت في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ حوالي (٠,٧٣٪)، وانخفضت إلي (٠,٦٦٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلي (٠,٧٣٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، واستمرت في الارتفاع في السنتين الماليتين ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥ لتبلغ حوالي (٠,٨٤٪) ، (٠,٨١٪) علي التوالي ، ثم انخفضت مرة أخري لتبلغ (٠,٧٨٪) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، واستمرت في الانخفاض وصولاً إلي (٠,٦٩٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.**

- **وبالتالي يتضحأن نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي ،تفتقد تراكمية النمو ، وتتذبذب بشدة مشدودة للتراجع بدلاً من الزيادة .كما أنها جاءت منخفضة ، وفي تناقص مستمر بصفة عامة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) بدلاًمن تزايدها بمقدار كبير.**

- **وفي ظل ما نص عليه دستور جمهورية مصر العربية (دستور ٢٠١٤) في المادة (٢١) ؛ " أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي ، لا**

تقل عن (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاع تتدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية ، وفقاً لمعايير الجودة العالمية " [٢٨].

- يمكن استخلاص أن الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاء منخفضاً بقدر كبير، ولم يصل إلي الحد الأدني الذي حدده الدستور وهو (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي ،ومتجهاً نحو التناقص ، وهذا مخالف لما أقره الدستور المصري الحالي ،

- كما أن هناك فجوة كبيرة في نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر عند مقارنتها بمثيلاتها عالمياً؛ حيث أكد تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥ ، أن الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٥,٠٪) في العالم ، وفي الدول النامية (٤,٧٪) ، وفي الدول العربية (٤,٣٪) ، وفي الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٤,١٪)، وفي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٤,٩٪) ، وفي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (٤,٣٪) ، في حين بلغت (٠,٨٪) في مصر ، و هي قيمة متدنية جداً ، لا تقترب حتي من ربع ما تخصصه الدول النامية أو دول العالم للإنفاق علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [١١].أي أنالإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاء أقل من المتوسطات و المعدلات الدولية وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٥.

رابعاً – نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي

يعبر نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم عن مدي الزيادة الحقيقية في الإنفاق علي التعليم ، ويقصد بنصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي ؛ خارج قسمة ما يخصص للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة في فترة معينة ، علي عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية .

ويعرض الجدول الآتي نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)

جدول (٨)

نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧)

البيان / السنة المالية	الإنفاق العام علي التعليم الجامعي (بالمليار جنيه)	عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي	نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي (بالجنيه)	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٠/٢٠١١	١٠,٢	١٦٤٩٩٨٦	٦١٨١,٨	-
٢٠١١/٢٠١٢	١١,١	١٦٢٧٣٣٩	٦٨٢٠,٩	١٠,٣
٢٠١٢/٢٠١٣	١٣,٧	١٦٥٤٤٥٥	٨٢٨٠,٧	٢١,٤
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨,١	١٦٨٨٩٥٠	١٠٧١٦,٧	٢٩,٤
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠,٠	١٩١٨١٩٧	١٠٤٢٦,٤	٢,٧-
٢٠١٥/٢٠١٦	٢١,٢	٢٢٣٠٣١٤	٩٥٠٥,٣	٨,٨-
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٢,٦	٢٢١٩٣٧١	١٠١٨٣,١	٧,١

المصدر : الجدول من تصميم وإعداد الباحثة بالاعتماد علي المصادر الآتية :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٢، التعليم ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٣، التعليم ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٤، التعليم ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٥، التعليم، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٦، التعليم ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٧، التعليم ، القاهرة .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء : مصر في أرقام ٢٠١٨، التعليم ، القاهرة .
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية :البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق
وزراة المالية : البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، المصروفات بالتقسيم الوظيفي ، مرجع سابق

يتضح من الجدول السابق ، ما يلي :

- زيادة في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦) ؛ حيث بلغت (٦١٨١,٨) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، ووصلت إلي (١٠١٨٣,١) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، بمعدل نمو قدره (٦٤,٧٪) .

- تذبذب في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي ؛ حيث بلغ (٦١٨١,٨) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، وارتفع إلي (٦٨٢٠,٩) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١،واستمر في الارتفاع ليبلغ (٨٢٨٠,٧) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وبلغ (١٠٧١٦,٧) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، وانخفض في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ ليبلغ (١٠٤٢٦,٤) جنيهاً ، ثم انخفض انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلي (٩٥٠٥,٣) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، ثم عاود الارتفاع ليبلغ (١٠١٨٣,١) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

- وبالرغم من الزيادة في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ إلا أنها زيادة مضللة ، عند استعراض معدل النمو السنوي في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي ؛ حيث بلغ في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (١٠,٣٪) ، وارتفع إلي (٢١,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، واستمر في الارتفاع ليصل إلي (٢٩,٤٪) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم انخفض إلي (- ٢,٧٪)

في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وواصل الانخفاض بشكل كبير جداً وصولاً إلي (- ٨,٨٪) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، ثم عاود الارتفاع في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ليبلغ (٧,١٪)

- يتضح مما سبق :تذبذب معدل النمو السنوي في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي بشكل كبير بين الارتفاع و الانخفاض، وإتجاهه بشكل عام للانخفاض بدلاً من الزيادة .

- وبالرغم من الزيادة في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧)؛ إلا أنها تمثل زيادة ظاهرية وغير حقيقة ، بل أنها في تراجع كبير نظراً لما صاحب تلك الزيادة من ارتفاع في المعدل السنوي للتضخم ، وارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الشرائية للجنيه ، وتزايد العجز في الميزانية العامة للدولة .

المحور الثالث- تشخيص أثر التحولات الإقتصادية علي تمويل التعليم الجامعي

ضعف وانخفاض مؤشرات الأداء الإقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ، أثرت بشكل مباشر علي ما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي ، وذلك لاعتماد الجامعات الحكومية علي موازنة الدولة لتمويل كافة أنشطتها التعليمية؛ وفي ظل التغيرات السياسية و الإجتماعية التي مر بها المجتمع خلال هذه الفترة ، التي أدت إلي الكثير من التحولات الإقتصادية ، التي أثرت علي الموازنة العامة للدولة وأصابتها بالعجز المستمر نتيجة لزيادة مصروفاتها عن إيراداتها ، ونتيجة لإنخفاض قيمة العملة المحلية ، وارتفاع الأسعار ،وتنامي معدلات التضخم ، وتراجع النمو الإقتصادي، يظهر أثر كل هذه التحولات الإقتصادية بشكل واضح ومباشر علي تراجع مؤشرات تمويل التعليم الجامعي .

وفيما يلي عرض لاتعكاس هذا التراجع في مؤشرات الإقتصاد المصري علي تمويل التعليم الجامعي بشكل مباشر يتضح من خلال المؤشرات التالية:

أولاً- حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي (موازنة التعليم الجامعي)

- إذا كان هناك ارتفاع في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي (ميزانية التعليم الجامعي) خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث ارتفع من (١٠,٢) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلي (٢٢,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بمعدل نمو قدره (١٢١,٦٪).

- فإن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير جداً خلال هذه الفترة ، نتيجة لإنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري في مقابل الدولار؛ حيث بلغ معدل نمو سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه(٢٠٦,٨٪) خلال هذه الفترة ؛وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي الذي بلغ (١٢١,٦٪) ، بالنسبة لمعدل نمو سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه الذي بلغ (٢٠٦,٨٪) في نفس الفترة ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ٨٥,٢٪).**

- كما ارتفع معدل التضخم السنوي خلال نفس الفترة بمعدل نمو قدره (١١٥,٩٪)؛وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي الذي بلغ (١٢١,٦٪) ، بالنسبة لمعدل النمو في معدل التضخم السنوي الذي بلغ (١١٥,٩٪) في نفس الفترة ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (٥,٧٪) .**

- كما استمرت الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة في نفس الفترة ،بمعدل نمو قدره (١٧٢,٩٪)؛ وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي الذي بلغ (١٢١,٦٪) ، بالنسبة لمعدل النمو في معدل التضخم السنوي

الذي بلغ (١٧٢,٩٪) في الفترة ذاتها ، يتضح أن معدل النمو الحقيقي في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ٥١,٣٪) .

- وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادي في الفترة ذاتها حيث بلغ (١٣٣,٣٪) ؛ إلا أن هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لا تشير إلي التحسن الإقتصادي ، أوالارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام . لأن هذا النمو تحقق بمستويات عالية من الاقتراض الداخلى والخارجى وهو ما يتضح في زيادة الديون الداخلية والخارجية، وهو ما يعبر أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تعتبر زيادة غير حقيقية ، ولا تنعكس بشكل إيجابي علي الاقتصاد المصري، ولا علي الموازنة العامة للدولة .وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي الذي بلغ (١٢١,٦٪) ، بالنسبة لمعدل النمو الإقتصادي السنوي الذي بلغ (١٣٣,٣٪) في الفترة ذاتها ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في حجم الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ١١,٧٪) .**

- مما يوضح الأثر المباشر و السلبي للتحولات الإقتصادية علي ما تخصصه الدولة للإنفاق علي التعليم الجامعي .

ثانياً- الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من إجمالي الموازنة العامة للدولة

- تراجع نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم الجامعي من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث انخفضت من (٢,٥٪) في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، إلي (٢,٣٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

- وبالتالي تعد هذه النسب غير كافية ، مقارنة بزيادة معدلات التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، واستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة بشكل خاص؛ حيث بلغ عجز الميزانية (١٣٦,٦) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ، ووصل إلي (٣٧٢,٨) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ، بمعدل نمو قدره (١٧٢,٩٪) خلال هذه الفترة ، وهو ما يؤثر بشكل مباشر علي ما تخصصه الدولة للإنفاق علي التعليم الجامعي ، ويظهر في تناقص معدل النمو للإنفاق علي التعليم الجامعي فيتراجع بشكل مستمر، من معدل نمو سنوي قدره (٨,٨٪) في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلي (٤,٥٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، بدلاً من اكتسابه قوة نحو التزايد.مما يوضح الأثر المباشر و السلبي للتحولات الإقتصادية علي ما تخصصه الدولة للتعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة .

ثالثاً- الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

- تراجع نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠- ٢٠١٧/٢٠١٦)؛ حيث انخفضت من (٠,٧٣٪) في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلي (٠,٦٩٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

- ويتضح أن الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، يتجه إلي الانخفاض ، ويتأرجح بين الانخفاض و الزيادة بشكل غير مستقر ، ولم يصل أو يقترب من الحد الأدني الذي نص عليه الدستور وهو (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي، وبشكل خاص خلال السنوات ٢٠١٦/٢٠١٥، ٢٠١٧/٢٠١٦ ، حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي إلي الناتج المحلي الإجمالي (٠,٧٨٪) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، وواصل الانخفاض حتي وصل إلي (٠,٦٩٪) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦؛ أي أن المخصص للتعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أقل من نصف ما حدده الدستور و تعهدت الحكومة بتوفيره.

- وهذا يرجع إلي العديد من العوامل السياسية و الإقتصادية التي إنعكست بشكل سلبي علي الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة(٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ، وأدت إلي الزيادة الظاهرية غير الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي، التي تحققت بمستويات عالية من الاقتراض الداخلى والخارجى الذي أدي إلي زيادة الديون الداخلية والخارجية، وأدي بالتبعية إلي تحرير سعر الصرف للجنيه المصري، وإنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ،وزيادة معدلات التضخم . مما يوضح الأثر المباشر والسلبي للتحولات الإقتصادية علي ما تخصصه الدولة للتعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً- نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي

- رغم أن هناك زيادة في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٦/٢٠١٧) ؛ حيث بلغت (٦١٨١,٨) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، ووصلت إلي (١٠١٨٣,١) جنيهاً في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، بمعدل نمو قدره (٦٤,٧٪) .

- إلا أن الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير جداً خلال هذه الفترة ، نتيجة لإنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري في مقابل الدولار؛ حيث بلغ معدل نمو سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه (٢٠٦,٨٪) خلال هذه الفترة ؛وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي الذي بلغ (٦٤,٧٪) ، بالنسبة لمعدل نمو سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه الذي بلغ (٢٠٦,٨٪) في نفس الفترة ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ١٤٢,١٪).**

- كما ارتفع معدل التضخم السنوي خلال نفس الفترة بمعدل نمو قدره (١١٥,٩٪)؛وبالتالي معدل النمو في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي الذي بلغ (٦٤,٧٪) ، بالنسبة لمعدل النمو في معدل التضخم السنوي الذي بلغ (١١٥,٩٪) في نفس الفترة ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ٥١,٢٪) .**

- كما استمرت الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة في نفس الفترة ،بمعدل نمو قدره (١٧٢,٩٪)؛ وبالتالي عند مقارنة معدل النمو في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعيالذي بلغ (٦٤,٧٪)، بالنسبة لمعدل النمو في معدل التضخم السنوي الذي بلغ (١٧٢,٩٪) في الفترة ذاتها ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ١٠٨,٢٪) .**

- وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادي في الفترة ذاتها حيث بلغ (١٣٣,٣٪) ؛ولكنها كما اتضح مما سبق زيادة ظاهرية وغير حقيقية ، وبالتالي عند مقارنة معدل النمو معدل النمو في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي الذي بلغ (٦٤,٧٪)، بالنسبة لمعدل النمو الإقتصادي السنوي الذي بلغ (١٣٣,٣٪) في الفترة ذاتها ، **يتضح أن معدل النمو الحقيقي في نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم الجامعي يقدر بحوالي (- ٦٨,٦٪) .**

- مما يوضح الأثر المباشر والسلبي للتحولات الإقتصادية علي نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي .

نتائج البحث

جاءت القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي (موازنة التعليم الجامعي)، منخفضة جداً ، وفي تراجع مستمر بدلاً من اكتسابها قوة نحو الزيادة ،كما جاء تمويل التعليم الجامعي كنسبة من الموازنة العامة للدولة

،منخفضاً بدرجة كبيرة ، و متجهاً نحو التناقص بشكل مستمر ؛ وهو ما يتضارب مع تعهدات الحكومة في دستور ٢٠١٤، بالعمل علي تطوير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، والاتجاه نحو زيادة مخصصاته المالية تدريجياً بما يتوافق مع المعدلات العالمية ويحقق معايير الجودة العالمية.

كما أن تمويل التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛ جاء منخفضاً بشكل ملحوظ، ولم يصل أو يقترب من النسبة التي حددها دستور ٢٠١٤ للإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي وهي (٢٪) كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ، كما أنه استمر في التراجع بدلاً من الزيادة ليتناسب مع المعدلات العالمية للإنفاق علي التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما تعهدت الحكومة .

كما أن القيمة الحقيقية لنصيب الطالب من الإنفاق الحكومي علي التعليم الجامعي ؛ جاءت متدنية جداً ولا تتناسب مع المعدلات العالمية ، وهو ما يتعارض مع الدور الذي تقوم به الحكومة في تمويل التعليم الجامعي حيث يجب أن تكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها طبقاً للقانون .ومما سبق يتضح أن ما تخصصه الدولة لتمويل التعليم الجامعي ؛ جاء منخفضاً ومتدنياً بشكل عام ، وفي أغلب الأحيان متجهاً نحو التراجع بصورة مستمرة ، ومتذبذباً بين الزيادة والنقصان في أحيان أخري.

وهذا يرجع إلي إرتباط مخصصات التعليم الجامعي بشكل مباشر بالموازنة العامة للدولة ، فتصبح عرضه لأي إختلالات هيكلية أو تحولات إقتصادية تصيب هذه الموازنة ؛ ونتيجة للأحداث التي شهدتها الدولة في ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وما نتج عنها من حالة عدم إستقرار سياسي وإجتماعي صاحبه عدم إستقرار إقتصادي ،أثر بشكل سلبي علي الموازنة العامة للدولة وغيرها من مؤشرات الإقتصاد المصري من إنخفاض سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار ، وإنخفاض القوة الشرائية للجنيه ،

وارتفاع الأسعار ، وتنامي معدلات التضخم السنوية ، وإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي ، واستمرار عجز الموازنة العامة للدولة .

وبالتالي فالعلاقة وثيقة و مباشرة بين التحولات الإقتصادية التي تمر بها الدولة وتمويل التعليم الجامعي ؛ الأمر الذي يجعل من الضروري أخذ الدولة بمجموعة من التدابير الوقائية ،و الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي تحد و تقلل من التذبذب والتراجع لمؤشرات الإقتصاد المصري ، وتكسبه نوع من الإستقرار والإتجاه نحو الزيادة ، بما ينعكس إيجابياً علي تمويل التعليم الجامعي وكفاءته ، وفعاليته ، وتحقيقه لمعايير الجودة العالمية .

وتتمثل بعض هذه الإصلاحات في الخطوات الآتية :

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالموازنة العامة للدولة؛عن طريق خفض مخصصات بعض القطاعات، ورفع مخصصات قطاعات أخري ذات مخصصات ضئيلة لا ترقي ولا تتناسب مع المعدلات العالمية مثل:التعليم ،والصحة ،والضمان الإجتماعي .

-زيادة الصادرات وتقليل الواردات؛ عن طريق زيادة معدلات الإنتاج من خلال إقامة المشروعات وتشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي، وتفعيل الشراكات البناءة بين مصر والدول الأخرى في كافة المجالات.

-توفير مناخ جاذب للإستثمار في كافة المجالات ؛ وذلك بتيسير القوانين الخاصة بالمستثمرين،والتشجيع على عقد فعاليات جديدة ومستمرة لجذب المستثمرين الأجانب.

- تخفيض معدلات البطالة ؛عن طريق تبني سياسات وخطط إقتصادية مُتقدمة وواقعية، تعمل على تدريب الشباب و تقديم التمويل المناسب لإقامة مشروعاتهم .

- تبنى الحكومة مبدأ الشفافية في التعامل مع الإشكاليات الاقتصادية، والإطلاع على الوضع الاقتصادي الحقيقي للتعرف على كيفية تخطيه مع وضع أولويات وبدائل الإصلاح.

- إتخاذ الحكومة إجراءات صارمة لمحاربة الفساد و القضاء عليه ، من خلال تحسين آليات الرقابة الفعالة و تطبيق القوانين .

الهوامش

١. محمد صبرى الحوت ، وناهد عدلى شاذلى: التعليم و التنمية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص١١.

٢. ممدوح الصدفى أبو النصر، ونشأت فضل محمود،ونجاح حسنين أبو عرايس: تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية..بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية ،جامعة الأزهر، العدد(١١١)،سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٧٥.

٣. ممدوح الصدفى أبو النصر ، ونشأت فضل محمود ، ونجاح حسنين أبو عرايس : تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية ..بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٤. محمد صبري الحوت : تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل : لماذا المأمول .. في ضوء أحوال الواقع ،دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق) ، العدد(٨٧)، الجزء الأول، أبريل ٢٠١٥، ص١.

٥. رئاسة الجمهورية: دستور ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٣) ،مكرر (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٨ يناير ٢٠١٤، المادة (٢١).

٦. **عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية.. دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٣.**

٧. جعفري عمار: إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية.. دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير ، بسكرة ،٢٠١٣،ص١٦.

٨. وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري: تقرير متابعة الأداء الإقتصادي و الإجتماعي خلال الربع الرابع و العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، نوفمبر ، ٢٠١٦، ص٥.

٩. أمنية حلمي :تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٥.
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/2b208a84.pdf

١٠. البنك المركزي المصري :النشرة الاحصائية الشهرية،٢٠١٧،ص٤.

١١. أحمد إبريهي علي:الإقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢، ص٤.

١٢. خالد الوزني، وأحمد الرفاعي: مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط (٦) ، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٤٢.

١٣. عيده تهات: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجيستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ٢٠٠٦ ،ص ٢٨.

١٤. كركاشه حسين: أثر التضخم علي المحتوي الإعلامي للقوائم المالية..دراسة إحصائية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،٢٠١٢، ص ١٩.

١٥. محمد عبد العزيز عجمية ،وإيمان عطية ناصف: التنمية الإقتصادية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص ١١.

16. Bhanumurthy, N.R.& Arup Mitra; Economic Growth, Poverty, and Inequality in Indian States in the Pre-reform and Reform Periods, Asian Development Review, Vol.(21), No.(2), 2004, P.80.

١٧. محمد عبد العزيز عجمية ،و إيمان عطية ناصف ،التنمية الإقتصادية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، ،٢٠٠٠،ص ١١.

١٨. يشال تودارو: التنمية الإقتصادية ، ترجمة: محمود حسن حسني ، و محمود حامد محمود عبد الرزاق ،دار المريخ للنشر ،الرياض،٢٠٠٢، ص١١.

19. Lin, Bo.Q. ; Economic Growth, Income Inequality, and Poverty Reduction in People's Republic of China, Asian Development Review, Vol.(20), No.(2) , 2003, p. 106.

٢٠. ناجي شوقي: أثر ترشيد الإنفاق العام علي المؤشرات الإقتصادية الداخلية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، ٢٠١٦، ص ص ٥٠- ٥١.

٢١. حسن عبد الكريم سلوم: الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد(٢٤) ،٢٠٠٧،ص ٩٥.

٢٢. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٦٩.

٢٣. عبد المطلب عبد الحميد: إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

٢٤. رئاسة الجمهورية: دستور ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد (٣) ،مكرر (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٨ يناير ٢٠١٤، المادة (٢١).

٢٥. رفعت عزوز: إقتصاديات و تمويل التعليم..مفهومه- أسسه- أهميته، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ١٥٤.

٢٦. حامد عمار: تقديم ، في محمود عباس عابدين: علم إقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢١.

٢٧. اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥، ضرورة ضمان الجودة ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٥، ص١١٦.

٢٨. حامد عمار: تقديم ، في محمود عباس عابدين: علم إقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٢١.

٢٩. رئاسة الجمهورية: دستور ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، المادة (٢١).

30. United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015: Work for Human Development, UNDP, New York, 2015, P.245.